تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الثاني

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المروري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الثاني

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدوري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

حُرُوفُ الْجَرِّ

((**هَاكَ حُرُوْفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلَى * حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى :: مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى**)) لما فرغ المصنف – رحمه الله من الكلام على المرفوعات والمنصوبات . شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة :

١– مجرور بالحرف . ٢ – مجرور بالإضافة وسيأتي – إن شاء الله – في الباب الذي يلي هذا ٣ – مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور .

وهذا موضعه التوابع .

وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل .

وهذه الحروف العشرون التي ذكرها الناظم كلها مختصة بالأسماء وتعمل فيها الجر وقد تقدم الكلام على (خلا وحاشا وعدا) في باب الاستثناء . وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء كما قال في شرح الكافية ([1])

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه ، إلا (كي ، ولعل ، وحتى) وقلّ من يذكرهن من حروف الجر ، لغرابة الجر بهن .

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل ، في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا دخلت على (ما) الاستفهامية . في قولهم في الاستفهام عن علة الشيء : كيمه ؟ بمعنى : لمه ؟ ف (كي) حرف جر و (ما) استفهامية مجرورة ب (كي) وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها . وجيء بالهاء للسكت عوضاً عن الألف المحذوفة وحفظاً للفتحة الدالة على الألف .

---

[1]- (٢/ ٧٨٠) .

الثاني : إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها والغالب أن تكون مضمرة نحو : جئت كي أستفيدَ .

ف (أستفيد) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (كي) . و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي والتقدير جئت للاستفادة ([1]) .

الثالث : إذا دخلت على (ما) المصدرية . مع صلتها . نحو أحسن معاملة الناس كي ما تسلمُ من أذاهم . ف (تسلم) فعل مضارع مرفوع . و (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (كي) أي : لسلامتك من أذاهم .

وأما (لعلّ) فهي حرف جر شبيه بالزائد . وتفيد الترجي والتوقع . والجر بها مقصور على بعض العرب ذكره أبو زيد الأنصاري في نوادر اللغة ([2]) وحكى الجر بها الفراء وغيره ، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع ولا هو سائغ اليوم . نحو : لعل المسافرِ قادمٌ غداً .

ف (لعل) حرف ترج شبيه بالزائد . (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما (متى) فحرف جر أصلي ([3]) . مستعمل في لغة (هذيل) . ومعناه : الابتداء – غالباً – ومن كلامهم : أخرجها متى كمّه . أي : مِنْ كمه . حكاه الكسائي عنهم .

---

[1]– هذا على أحد الوجهين . والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع واللام مقدرة قبلها أي : لكي .

[2]– النوادر في اللغة ص ٢١٨ .

[3]– حروف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع :

١– حرف جر أصلي . وهو ما له معنى خاص . ويحتاج إلى متعلق . مذكور أو محذوف والمتعلّق : هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه . فهو نوع من الارتباط الذي يوضع المعنى ويتممه . فإذا قلت : جئت من البيت . فإن الجار والمجرور متعلق بالفعل قبله . والمتعلّق إما فعل أو شبهه كاسم الفعل والمشتق العامل عمل الفعل كاسم الفاعل . والمشتق الذي لا يعمل كاسم الزمان والمكان .

٢– حرف جر زائد وهو ما ليس له معنى خاص . وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق نحو : ما جاءني من أحد .

٣– حرف جر شبيه بالزائد . وهو ما له معنى خاص –كالحرف الأصلي . وليس له متعلق –كالزائد – مثل رّبَ .

قال ابن مالك في تعداد الحروف : (هاك حروف الجر .. الخ) و(هاك) اسم فعل أمر منبي على الفتح . والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت والكاف : حرف خطاب لا محلّ له . لأن أسماء الأفعال لا تضاف . ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر .

((**بِالْظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْتَّا :: وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّ * مُنَكَّرَا وَالْتَّاءُ للَّهِ وَرَبّ :: وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى * نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى**))
أي : اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة . واخصص بـ (مذ ومنذ) أسماء الزمان . وبـ (رب) النكرة . والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ الجلالة وكلمة (رَبّ) على النحو المتقدم . وما رواه النحاة من جر (رُبَّ) لضمير الغيبة . أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي شاذ . وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين

((**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىءْ فِي الأَمْكِنَهْ * بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ :: وَزِيْدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ * نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ**)) أي : أن (من) تأتي للتبعيض ، ولبيان الجنس ، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً ، وفي الأزمنة قليلاً . وزائدة بعد نفي وشبهه – وهو النهي والاستفهام – مع جر النكرة ومثاله : (ما لباغ من مفر) فـ (من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر . و (لباغ) خبر مقدم . وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد .

((**لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمُ وَإِلَى * وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ :: وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيْلٍ قُفِي :: وَزِيْدَ وَالْظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا * وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ الْسَّبَبَا :: بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ**)) أي أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية . و (من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل . ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك وشبهه وتأتي للتعدية والتعليل . ومعنى (وتعليل قُفي) بضم القاف : نُسب وعُرف ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة . ثم قال : (والظرفية استبن ببا وفي) أي اجعل الظرفية واضحة بالباء لأنها من معانيها ومعاني (في) (وقد يبينان السببا) أي يشتركان في معنى السببية . والألف للإطلاق . ثم سرد معاني الباء وهي الاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق . وبمعنى (مع) أي للمصاحبة .وبمعنى (من) أي التبعيض . وبمعنى (عن) أي : المجاوزة .

((**عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ * تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ :: وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى * كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ**)) أي : أن (على) تكون للاستعلاء وقُصر قوله (للاستعلا) للضرورة . وتكون للظرفية بمعنى (في) وللمجاوزة بمعنى (عن) التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصده من فطن له . ثم بين أن (عن) قد تكون بمعنى (بعد) وبمعنى (على) المفيدة للاستعلاء كما أن (على) تكون بمعنى (عن) المفيدة للمجاوزة .

((**شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا الْتَّعْلِيْلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِدَاً لِتَوْكِيْدٍ وَرَدْ**)) أي شبه شيئاً بشيء آخر بواسطة الكاف . وقد يقصد بها التعليل . وقد ورد هذا الحرف زائداً للتوكيد .

((**وَاسْتُعْمِلَ اسْمَاً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى * مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ**)) أي أن حرف (الكاف) استعمل اسماً . وكذا (عن) و (على) ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من) وهو لا يدخل إلا على الأسماء .

((**وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا * أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا :: وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ * هُمَا وَفِي الْحُضُوْرِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ**)) أي : أن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما . (أو أوليا الفعل) أي جعل الفعل الماضي والياً لهما أي واقعاً بعدهما . ثم ذكر المثال . وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرفا جر بمعنى (من) وإن كان حاضراً ف (استبن) أي اطلب بيان معنى (في) الظرفية .

((**وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيْدَ مَا * فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا :: وَزِيْدَ بَعْدَ رُبَ وَالْكَافِ فَكَف * وَقَدْ تَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَف**)) أي : زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها وهو الجر . وقد زيد هذا الحرف –أيضاً– بعد (رُبَّ) وبعد الكاف . فكفهما عن العمل . وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل . ومعنى (لم يُكف) : لم يُمنع .

((**وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ * وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ :: وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى * حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا**)) أي : حذفت (رب) وبقي عملها وهو الجر بعد الأحرف

الثلاثة : الواو الفاء وبل . وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو . وقد تحذف حروف أخرى –سوى رب – ويبقى عملها . وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً .

الإِضَافَةُ

((**نُونَاً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا * مِمَّا تُضِيْفُ احْذِف كَطُوْرِ سِيْنَا :: وَالْثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ والْلاَّمَ خُذَا :: لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ**)) أي : احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي تقع بعد علامة الإعراب وهي الألف أو الواو أو الياء . أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم . ثم مَثّلَ لحذف التنوين من المضاف بكلمة : (طور) عند إضافتهما إلى كلمة : (سينا) وهو مقصور من ممدود . وهو اسم جبل . ثم قال : اجرر الثاني دائماً وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة وتخيل وجود الحرف (من) أو (في) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين .

((**وَاخْصُصْ أَوَّ لاَ * أَوْ أَعْطِهِ الْتَّعْرِيْفَ بِالَّذِي تَلاَ :: وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ * وَصْفَاً فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْزَلُ :: كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيْمِ الأَمَلِ * مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيْلِ الْحِيَلِ :: وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ * وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ**)) بمعنى : أن المضاف بتخصيص أو يتعرف بالمضاف إليه . وهذا إذا كانت الإضافة معنوية .

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد : مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال . فإنه لا يعزل عن التنكير أي : لا يفارق التنكير مطلقاً . سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة . لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً . ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (رب راجينا) فالمضاف وهو كلمة (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير . بدليل دخول (رُبَّ) عليه . وهي لا يدخل إلاّ على نكرة .

والمثال الثاني : (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راج) وهي نكرة .

والمثال الثالث : (مُرَوَّعُ القلب) فالمضاف (مروع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راج) وهي نكرة .

والمثال الرابع : (قليل الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راج) .

ثم بين أن هذه الإضافة تسمى (لفظية) لما تقدم . وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و (معنوية) .

((**وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ :: أَوْ بِالَّذِي لَهُ أضِيْفَ الثَّانِي * كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي :: وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ * مُثَنَّى أوْ جَمْعَا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ**)) أي : اغتفر دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية.بشرط أن تزاد في الثاني (وهو المضاف إليه) . أو يزاد بالذي أضيف إليه الثاني . ثم مثل للأول بقوله : (كالجعد الشعر) فـ (أل) داخلة في المضاف والمضاف إليه . ومثل للثاني بقوله (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه (رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله (الجاني) وجَعْدُ الشعر : إذا كان فيه التواء وتقبُّض .

ثم ذكر حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه . وهي أن يكون المضاف وصفاً مثنى أو جمعاً إذا (اتبع سبيل المثنى) والمراد به جمع المذكر السالم . لأنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد . ويختم بنون زائدة تحذف عند الإضافة . وهذا احتراز من جمع التكسير .

((**وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ * تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ**)) أي : أن الثاني – وهو المضاف إليه . قد يفيد الأول – وهو المضاف التأنيث . إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم . ولم يذكر الشرط الآخر .

وقوله : (وربما) يفيد أن ذلك قليل . ومراده التقليل النسبي . أي قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب .

وقوله : (موهَلَا) : بفتح الهاء بمعنى : مؤهَّل . أي صالح . والفعل : أوهل تقول : أوهلت الرجل للعمل . أي جعلته صالحاً له وأهلاً لمزاولته .

((**وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ * مَعْنىً وَأَوِّلْ مُوْهِمَاً إذَا وَرَدْ**)) أي : لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى ، والمراد بالاتحاد في المعنى : ما يشمل الترادف والتساوي ، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كالموصوف والصفة – على ما تقدم – وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف .

((**وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا * وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأَتِ لَفْظَاً مُفْرَدَا**)) أي : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً (وبعض ذا) أي وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (لفظاً مفرداً) أي مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى .

((**وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمَاً امْتَنَعْ * إِيلاؤهُ اسْمَاً ظَاهِرَاً حَيْثُ وَقَعْ :: كَوَحْدَ لَبَّىْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ * وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ**)) أي : أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر . حيث وقع من الأسلوب ، وإنما يجب أن يليه الضمير . (كوحد ، لبّيْ ، ودوالي ، وسعدَي) ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة (لبَّيْ) يشير بذلك إلى البيت المذكور .

((**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ :: إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنَىً كَإِذْ * أَضِفْ جَوَازَاً نَحْوُ حِيْنَ جَا نُبِذْ**)) أي : ألزم النحاة (حيث) و (إذ) الإضافة إلى الجمل مطلقاً محاكاة للكلام الفصيح ، وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه . كان من المحتمل الجائز إفرادها . أي : قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى . وما كان مثل (إذ) في كونه اسم زمان مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها . لكن إضافته جائزة لا واجبة ثم مثل لما يشبه (إذ) في قوله (حين جانبذ) أي : حين جاء المجرم نُبذ شأنه .

((**وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا * وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا :: وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَب أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا**)) أي : ابن أو اعرب ما أجري مجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماض مبهم . ولكن المختار بنا (متلو فعل بنيا) أي ما تلاه فعل مبني سواء كان ماضياً أو مضارعاً مبنياً

وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب وهو المضارع . ومن بنى في جميع الحالات (فلن يفندا) أي : فلن يُغلَّط . والألف للإطلاق . وكذا في قوله : (ما كإذ قد أجريا) .

((**وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى**)) أي : أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً ك (هن إذا اعتلى) أي : كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك . وقوله (إلى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام .

((**لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيْفَ كِلْتَا وَكِلاَ**))) أي أضيفت (كلتا وكلا) (لمفهم اثنين) أي لما يدل على اثنين . مع تعريفه . وعدم تفرق أفراده .

((**وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ * أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ :: أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُوْلَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الْصِّفَهْ :: وَإِنْ تَكن شَرْطَاً أَوِ اسْتِفْهَامَا * فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا**)) أي : لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء –كما تقدم – والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة لأنها هي التي تضاف للمعرفة . ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة . وأن (أي) التي تقع وصفاً – ويريد بها الوصفية والحالية – لا تضاف إلا إلى النكرة – ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة ، فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة – أيضاً – كما يضافان إلى المعرفة . ويؤيد ذلك البيت الأخير . فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بها الكلام (مطلقاً) أي سواء كان المضاف إليه معرفة أو نكرة . وقوله (موصولة أيا) حال من (أي) قدم على صاحبه و(أيا) مفعول به لـ (اخصص) والتقدير : واخصص بالمعرفة (أيا) حال كونها موصولة .

((**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ * وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ :: وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ * فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ**)) .أي : أن العرب ألزموا لفظ (لدن) الإضافة . فجرَّ المضاف إليه . وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) الإضافية .فجرّ المضاف إليه . وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غداة) وهو نادر . وقوله (ونصب غدوة بها) يشير إلي أنها منصوبة على التمييز والناصب لها لفظ (لدن) كما تقدم .

وألزموا — أيضاً – لفظ (مع) الإضافة . وقوله (مَعْ فيها قليل) أي فيها لغة قليلة وهي تسكين العين . ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها .

((**وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرَاً إنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيْفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا :: قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ * وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضَاً وَعَلُّ :: وَأَعْرَبُوا نَصْبَاً إذَا مَا نُكِّرَا * قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِه قَدْ ذُكِرَا**))

أي : اضمم (غيراً) ضمة بناء . إن عُدِمْتَ ما أضيفت له (غير) أي لم تجد المضاف إليه في الكلام . وقوله (ناوياً ما عدما) أي ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف . مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى . لكن من المعلوم أن المراد المعنى (قبل كغير) أي أن لفظ (قبل) مثل (غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه .

ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا وعطفها بالواو المذكورة والمحذوفة . ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير . والمراد به حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه . وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه (حسبُ وعلُ) كما تقدم .

((**وَمَا يَلِيْ الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا * عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا :: وَرُبَّمَا جَرُّوا الذي أبْقَوْا كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا :: لكِنْ بِشَرِط أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ**)) أي: وما ياتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه . يكون خلفاً عنه في الإعراب فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف . ثم ذكر الحالة الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً كما قد كان قبل حذف (ما تقدما) والمراد به المضاف . لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى .

((**ويُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ * كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِل :: بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ**)) أي : يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه . فلا يُرَدُّ إليه التنوين وهذا بشرط عطف وإضافة إلى لفظ مثل الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف .

((**فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُوْلاً أَوْ ظَرْفَاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ :: فَصْلُ يَمِيْنٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا * بِأَجْنَبِيَ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا**)) أي : أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل . إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً وقوله (فصل) مفعول مقدم للفعل (أجز) . و(ما نصب) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (نصب) صلة والعائد محذوف أي (ما نصبه) . ثم قال : إنه لم يُعَبْ في الكلام الفصل باليمين وهو القسم ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولاً للمضاف –كما تقدم –) أو بالنعت أو بالنداء . والنعت والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي . لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح . وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ما قبلها جائز في سعة الكلام .

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

((**آخِرَ مَا أُضِيْفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وَقَذَا :: أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي * جَمِيْعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي :: وَتُدْغَمُ الْيَا فِيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ :: وَأَلِفَاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُوْرِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ**)) أي : اكسر آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر للوزن هي ياء المتكلم . بدليل الترجمة ، بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر كالمنقوص مثل (رامٍ) اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور مثل(قذى) [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها] وكذلك لا يكون مثنى (كابنين) أو جمع مذكر سا لم (كزيدين) (فذي) أي: فهذي تكون الياء بعدها مفتوحة . وقوله (احتُذي) أي أُتبع ، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها ، بل يجوز فتحها وسكونها –كما تقدم –

ثم ذكر أن الياء التي في آخر المضاف – وهي ياء المثنى وجمع المذكر وياء المنقوص – تدغم (فيه) أي في ياءِ المتكلم وهو المضاف إليه وكذلك تدغم الواو في الياء بعد قلبها ياء ، لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله . ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق : أي يسهل النطق ، بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة . ثم قال (وألفاً سلم) أي أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء . إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً .

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

((**بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ * مُضَافاً أَوْ مُجَرَّدَاً أَوْ مَعَ أَلْ :: إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ * مَحَلَّهُ وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**)) أي : ألحق المصدر بفعله في العمل . سواءكان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ (أل) . ثم بين أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله . ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل –أيضاً– وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل ، وليس كذلك ، بل منه ما يعمل اتفاقاً ، كالأعلام ، نحو يسار ، علماً لليُسْر، وفَجار ،علماً للفجور ، ومنه ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، نحو إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن ، ومنه ما في عمله خلاف ن وهو المأخوذ من حدث لغيره ، كالعطاء ، يراد به الشيء المعطى. أي : ألحق المصدر بفعله في العمل . سواءكان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ (أل) . ثم بين أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله . ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل –أيضاً– وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل ، وليس كذلك ، بل منه ما يعمل اتفاقاً ، كالأعلام ، نحو يسار ، علماً لليُسْر، وفَجار ،علماً للفجور ، ومنه ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، نحو إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن ، ومنه ما في عمله خلاف ن وهو المأخوذ من حدث لغيره ، كالعطاء ، يراد به الشيء المعطى.

((**وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيْفَ لَهْ * كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ :: وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ * رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ**)) أي : إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور . سواء كان مرفوعاً محلاً لأنه فاعل . أو منصوباً محلاً لأنه مفعول به . ثم بين أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً . فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن .

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

((**كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ * إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ :: وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرْفَ نِدَا * أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا :: وَقَدْ يَكُوْنُ نَعْتَ مَحْذُوْفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ**)) أي : اسم الفاعل كفعله في العمل . متعدياً كان الفعل أو لازماً بشرط أن يكون بمعزل عن

الزمان الماضي . أي : بمكان بعيد عنه . والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال . كما يشترط أن يلي استفهاماً أي : يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء أو بعد نفي . أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً . أي مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ . ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور .

((**وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي الْمُضِي * وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي**)) أي : وإن يكن اسم الفاعل مبدوء بـ (أل) الموصولة . فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره .

((**فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُوْلُ * فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ :: فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ * وَفِي فَعِيْلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِل**)) أي : أن صيغة (فعال) و (مفعال) و (مفعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة (فاعل) أي عن اسم الفاعل . وأن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل ، ثم بين أن استعمال صيغتي (فعيل ، وفعِل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأول (١) .

((**وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ * فِي الْحُكْمِ وَالْشُّرُوْطِ حَيْثُمَا عَمِلْ**)) أي: أن غير المفرد – من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة – مثل المفرد في العمل والشروط . فيدخل في ذلك المثنى والجمع . ومنه قوله تعالى : (ولا آمين البيت الحرام) (٢) . فـ (آمين) اسم فاعل وهو جمع مذكر سالم مفرده (آم) وقد عَمِلَ عَمَلَ المفرد فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر ، ومنه قوله تعالى : (والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) (٣) . فلفظ الجلالة منصوب بـ (الذاكرين) وهو جمع ذاكر ،

---

[1] – هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة ، منها: (فِعّيل) بكسر أوله وتشديد العين . والأكثرون على أنها سماعية . وقد ذكر ابن قتيبة في (أدب الكاتب) ص ٣٣٠ : أنه كثير مثل : سكير ، وخمير ، وعشيق ، وسكيت . . و إذا ثبتت كثرتها فلما ذا لا يصح القياس ؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية . ومنها : مِفْعَل نحو : إنه مِسْعَرَ حروب : أي : يكثر إشعالها . انظر : النحو الوافي (٢٥٩/٣) .

[2] – سورة المائدة ، آية : ٢ .

[3] – سورة الأحزاب : آية : ٣٥ .

وفاعله ضمير مستتر فيه . وقوله تعالى : (خشعا أبصارهم) (١) . ف (أبصارهم) فاعل لـ (خشعاً) وهو جمع خاشع .

((**وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تْلِوَاً وَاخْفِضِ * وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي**)) أي : وانصب بذي الإعمال ؛ أي صاحب الإعمال . وهو اسم الفاعل المستوفى للشروط . (تلو) أي مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده ، أو جُرَّهُ بإضافته إليه .فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول نُصِبَ ما عداه .

أي : وانصب بذي الإعمال ؛ أي صاحب الإعمال . وهو اسم الفاعل المستوفى للشروط . (تلو) أي مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده ، أو جُرَّهُ بإضافته إليه .فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول نُصِبَ ما عداه .

((**وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَض * كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ**)) أي : إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب . ثم ذكر المثال (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض) . والأصل : من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً . ف (من) اسم موصول مبتدأ مؤخر وجملة (نهض) صلة . و (مبتغي) خبر مقدم . وهو مضاف إلى (جاهٍ) و (مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله .

((**وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ * يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ :: فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغ لْلمَفْعُوْلِ فِي * مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافَاً يَكْتَفِي**)) أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط – مما ذكره ابن مالك – يثبت لاسم المفعول (بلا تفاضل) أي بلا زيادة في أحدهما على الآخر .

وهذا لا يستفاد من أول البيت ، فليس توكيداً ، ثم بين أن اسم المفعول مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى . وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات . فإن قيل : إن الكلام في العمل لا في المعنى . فالجواب : إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله . فأطلق السبب وأراد المسبب . أو لأن العمل داخل تحت قوله : (وكل ما قرر لاسم فاعل ..) .والفاء في قوله (فهو كفعل) هي الفاء

---

(١) – سورة القمر ، أية : ٧.

الفصيحة (١) – على الأظهر – أي : إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل .. إلخ . ثم مثل بقوله : (المعطى كفافاً يكتفي) فـ (المعطى) مبتدأ . و (أل) فيه موصولة . وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل . وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل . (كفافاً) مفعول ثان لاسم المفعول . وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ . والكفاف : كسحاب . ما يكفي من القوت .

((**وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ * مَعْنًى كَمَحْمُوْدُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ**)) أي : قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به – وهو نائب الفاعل – ثم ذكر المثال .

وأصله : الورع محمود مقاصده . وقوله (معنى) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة كما تقدم .

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل . لكن في اسم الفاعل تفصيل يأتي إن شاء الله في باب الصفة المشبهة .

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

((**فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى * مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا :: وَفَعِلَ الَّلازِمُ بَابُهُ فَعَلْ * كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ :: وَفَعَلَ الَّلازِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا :: مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالا * أَوْ فَعَلاَنَاً فَادْرِ أَوْ فُعَالا :: فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى * وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا :: للدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ * سَيْرَاً وَصَوْتَاً الْفَعِيْلُ كَصَهَلْ :: فُعُوْلَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ * كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ :: وَمَا أَتَى مُخَالِفَاً لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ الْنَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا**)) أي أن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فَعْل) بفتح فسكون . سواء كان الفعل على وزن (فَعَل) أو على وزن (فَعِل) ثم ذكر المثال . ثم بين مصدر الفعل اللازم من هذين . وأن (فَعِل) المكسور العين مصدره على وزن (

---

[١] – هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة . انظر : دراسات في أساليب القرآن الكريم . (٢٤٥/٢/١)

فَعَل) ثم ذكر ثلاثة أمثلة . للصحيح : فرح فرحاً . والمعتل : جَوِيَ عمر جوىً [وهو الحرقة من عشق أو حزن] والمضاعف : شَلَّتْ يده شللاً .

وأما (فَعَل) اللازم المفتوح العين مثل (قعد) فمصدره على وزن (فعول) باطراد ك (غدا) غدوّاً [أي ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن (فِعال) أو (فَعَلان) أو (فُعال) .

فإن الوزن الأول يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع كأبى إباءً .

والثاني يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب .

والثالث لكل فعل دل على داء أو صوت وقد يستعمل (الفعيل) –وهو الوزن الرابع – مصدراً للفعل الدال على الصوت كصهل صهيلاً أو السير كرحل رحيلاً ، ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعُل) اللازم المضموم العين وأنه له مصدرين هما : فُعُولة مثل : سهل الأمر سهولة.وفَعَالة نحو: جزُل جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عظم ...] .

ثم ذكر أن ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فأمره مقصور على (النقل) أي السماع ولا يقاس عليه . ك (سُخْط) بضم السين . وقياس مصدره : سَخْطاً . بالفتح على وزن (فَعْل) . و (رضا) بكسر الراء ، والقياس : رَضاً بالفتح .

((**وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيْسُ * مَصْدَره كَقُدِّسَ الْتَّقْدِيْسُ :: وَزَكِّهِ تَزْكِيَةْ وَأَجْمِلاَ * إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ :: وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ * إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا الْتَّا لَزِمْ :: وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحا * مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الْثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا :: بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا :: فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ * وَاجْعَلْ مَقِيْساً ثَانِياً لاَ أَوَّلاَ :: لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ * وَغَيْرُ مَا مَرَّ الْسَّمَاعُ عَادَلَهْ**)) أي لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس . فقياس (فعَّل) . بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) ك (قُدِّس التقديس) ومعتل اللام مصدره (تفعلة) ك (زكه تزكيه) . أما (أفعل) فمصدره (إفعال) نحو أجمل إجمالاً . وأما تفعّل فمصدره (التفعل) نحو : إجمال من تجمُّلاً تجملاً) أي : أجمل إجمال من تجمّل تجمُّلاً ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل

العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب . ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل . وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة (مع كسر تلو الثان) أي الحرف الذي يتلو الثاني ، والمراد به الحرف الثالث : نحو اصطفى اصطفاء . أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعلل) مثل : تلملم . فيكون بضم (ما يربع) أي ما يكون رابعاً . فينشأ المصدر وهو : تَلَمْلُم : ثم بين أن (فعللة) هي القياس للفعل (فعلل) وقد يكون مصدره قليلاً (فعلال) ثم عرض لمصدر (فاعل) فقال : إنه (الفِعال) و(المفاعلة) وصرح بأن ما جاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه . ومعنى قوله (السماع عادله) أي كان السماع له عديلاً .أي مساوياً.فلا يُقْدمُ عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

((**وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ * وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ :: فِي غَيْرِ ذِي الْثَّلاَثِ بِالْتَّا المَرَّهْ * وَشَذَّ فِيْهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةْ**)) أي : المصدر الدال على المرة يكون بـ (فَعْلة) والمصدر الدال على الهيئة يكون بـ (فِعْلة) ثم ذكر أن الدلالة على (المرة) من مصدر غير الثلاثي . تكون بزيادة التاء في آخر المصدر . أما الهيئة فلا تجيء منه وما ورد من ذلك فهو شاذ ثم ذكر المثال .

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيْنَ وَالْمَفْعُوْلِيْنَ وَالْصِفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

((**كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا :: وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ * غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ :: وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ * وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ :: وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ * كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ :: وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ * وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**)) أي : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل) ثم مثل للثلاثي بقوله كـ (غذا) وهذا يصلح مثالاً للثلاثي المتعدي واللازم . إشارة إلى اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي سواء كان متعدياً أو لازماً . فـ (غذا) يحتمل أن يكون متعدياً . من غذوت الصبي باللبن أي ربيته . ويحتمل أن يكون بمعنى : غذا الماء أي : سال . فيكون لازماً .

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من (فَعُل) المضموم العين و (فَعِل) المكسور العين اللازم . وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي . ثم بين أن اسم الفاعل منهما

يأتي على وزن (فَعِل) و(أفْعَل) و(فَعْلان) وضرب لذلك أمثلة . هي : أشِرَ الغني فهو أشِرٌ . [والأشِر والبَطِر من لا يحمد النعمة] . وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان (كعطِش فهو عطشان . وزناً ومعنى وحكماً) . وجَهِر الرجل فهو أجهر (أي لا يبصر في الشمس) .

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُل) بضم العين . فالأولى : أن يكون اسم فاعله على وزن (فَعْل) أو (فعيل) مثل : ضَخُم الفيل فهو ضخم . وجَمُل الغزال فهو جميل . وقوله : (والفعل جمُل) استئناف لبيان الواقع لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمُل) . وذلك من قوله : (بِ ِ فَعُل) . وقيل : احتراز من : جَمَلت الشحم – بالفتح – أي : أذبته فهو جميل أي مجمول .

ثم بين في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن (أفعل) أو (فَعَل) قليل . وأن (فَعَل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد وتقدم له أمثلةوقوله : (قد يَغْنِي) بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح . بمعنى : يستغني .

وظاهر كلام ابن مالك – رحمه الله – أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل وهذا الاصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك وليس كذلك بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل . وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة .

((**وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ * مِنْ غَيْرِ ذِي الْثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ :: مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيْرِ مُطْلَقَا * وَضَمِّ مِيْمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا :: وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ * صَارَ اسْمَ مَفْعُوْلٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ**)) أي : اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي ، هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده . وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع . نحو : المواصل . وفعله : واصل الرباعي . ومضارعه يواصل . ثم بين أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل . ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر فإنه مكسور في اسم الفاعل مفتوح في اسم المفعول . نحو : انتظر ينتظر فهو منتظِر ومنتظَر .

((**وَفِي اسْمِ مَفْعُوْلِ الْثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ * زِنَةُ مَفْعُوْلٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ :: وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيْلِ * نَحْوُ فَتَاة أَوْ فَتًى كَحِيْلِ**)) أي : أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد .كاسم المفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعيلاً ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه . وقوله : (نقلاً) أي سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه . وقد مثل له . بفتاة كحيل . بمعنى مكحولة العينين . وفتى كحيل ، بمعنى : مكحولهما أيضاً .

وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعيلاً)المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد ([1])

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

((**صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ * مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ**)) أي : أن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل) . وهي تجره باعتبارها مضافاً .. وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه ([2])

وإنما قيل : إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها . وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر ، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها .

((**وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ * كَطَاهِرِ القَلبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ :: وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى * لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا :: وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ * وَكَونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ**)) أي : أن

---

[1]– وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف نحو : فتى جريح وامرأة جريح . فتحذف التاء في الغالب كما نص على ذلك الصبان لعدم اللبس فإن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لمنع اللبس نحو :حزنت لقتيلة الحادث . إذ لو قيل : لقتيل لم يفهم المؤنث الذي يريده المتكلم .

[2]– إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف أو لغرض بلاغي كالمبالغة عند ما يسند الحسن – مثلاً – إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه –كالوجه – والحق أن العلة هي استعمال العرب .

الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال . وفهم من تمثيله بـ (طاهر) و (جميل) أنها قد تكون جارية على المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية .

ثم بين أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد .فترفع وتنصب . وفهم من قوله (على الحد الذي قد حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل . ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال .لأنه نصّ على أنها لا تكو إلا للحال كما تقدم ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها . وأنه لا يكون إلا سببياً .

((**فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَل * وَدُونَ أَل مَصْحُوبَ أَل وَمَا اتَّصَل :: بِهَا مُضَافَاً أَو مُجَرَّدَاً وَلاَ * تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَل سُمَاً مِنْ أَل خَلاَ :: وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا**)) أي : فارفع (بها) أي الصفة المشبهة . أو انصب أو جر . (مع أل) أي كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) (مصحوب أل) أي المعمول المقترن بـ (أل) (وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً) أي : والمعمول المتصل (بها) أي بالصفة . إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة ويدخل تحت قوله (مضافاً) الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا وأشار بقوله (ولا تجرر بها مع (أل) إلخ) إلى الحالات التي لا يجوز فيها الجر . فقوله : (ولا تجرر بها) أي بالصفة المشبهة (مع أل) أي إذا كانت مقترنة بأل (سُما) أي : اسماً خلا من (أل) أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل) والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) (وما لم يخل) أي والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان كما تقدم : الحسن الوجه ، والحسن وجه الأب .

التَعَجُبُ

((**بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا * أَو جِيء بِأَفْعِلَ مَجْرُورٍ بِبَا :: وَتِلوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا * أَوفَى خَلِيْلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا**)) : انطق بصيغة (أَفْعَلَ) لأجل التعجب . بشرط أن تكون بعد كلمة (ما) وإن شئت فجيء بصيغة أخرى هي (أفعل) . وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء .

ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به ، ثم مثل للصيغتين .

((**وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ * إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ**)) أي : استبح حذف المتعجب منه . بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف وقوله : (يضح) بكسر المعجمة مضارع وَضَحَ يَضِحُ : بمعنى : يتضح

((**وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمَاً لَزِمَا * مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتِمَا**)) يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و (أفعل به) غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره . بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي ويلزم (أفْعِل) لفظ الأمر .

وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل . ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف . ومعنى قوله : (قدماً) أي لزاماً منع التصرف في قديم الزمان إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه .

((**وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَاً * قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا :: وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ * وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ**)) أي : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة . (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف – القابل للمفاضَلة . التام ، غير المنفي . والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي على وزن (أفعل) وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول . و (أشهل) وصف من : شَهِل الرجل فهو أشهل . والمرأة شهلاء والشُّهلة : بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء .

أي : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة . (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف – القابل للمفاضَلة . التام ، غير المنفي . والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي على وزن (أفعل) وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول . و (أشهل) وصف من : شَهِل الرجل فهو أشهل . والمرأة شهلاء والشُّهلة : بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء .

((**وَأَشْدِدَ أو أَشَدَّ أَو شِبْهُهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عدِما :: وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ * وَبَعْدَ أَفْعِل جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ**)) أي : أن صيغة (أشدد) وصيغة (أشدَّ) أو شبههما مثل : أكبر وأكثر وأعظم ، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض

الشروط ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به بعد ما كان على وزن (أَفْعَلَ) . ويجر بالياء بعد ما كان على وزن (أَفْعِل) .

وقوله (أَوَاشد) حذفت همزتها ونقلت حركتها للواو الساكنة قبلها محافظة على وزن الشعر . وقوله (بعدُ) ظرف مبني على الضم أي بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها .

((**وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِر**)) أي : إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط فهو محكوم عليه بالندور أي : (القلة القليلة جدّاً) ولا يقاس على ما نقل عن العرب كقولهم : ما أخصره ! من (اختصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف . وهو – أيضاً – مبني للمجهول . وكقولهم : ما أحمقه ! فنبوه من فعل الوصف منه على أفعل . نحو : حمِق فهو أحمق .

((**وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا :: وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ * مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ**)) أي : أن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله . بحيث لا يفصل بينهما فاصل .

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثراً وشعراً . مما يدل على جوازه . والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت . والصحيح جواز القياس عليه كما تقدم .

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

((**فِعْلاَنِ غَيْر مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ :: مُقَارِنَيْ أَل أَو مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا :: وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ * مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوماً مَعْشَرُهْ**)) أي : أن (نعم) و(بئس) فعلان جامدان لا يتصرفان فليس لهما مضارع ولا أمر ولا بقية المشتقات .

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية . مقترنين بـ (أل) أو مضافين للمقترن بها أو ضميراً يفسره (مميّزاً) أي تمييز . وقد مثل للمضاف لما فيه أل . والضمير المستتر .

((**وَجَمْعُ تَمْيِيْزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيْهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ**)) تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز . نحو : نعم خلقاً الصدقُ ، وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر وهذا لا خلاف فيه .

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر نحو : نعم الصديقُ صديقاً الكتابُ . وفي المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يجوز . لأن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل . قالوا وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة . أو ضرورة .

الثاني : أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز . وهذا هو الصحيح لوروده عن العرب نثراً وشعراً فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس : (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) . فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتمييز (قتيلاً) ومن ذلك قول الشاعر :

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً [1]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله (الزاد) والتمييز وهو قوله :(زاداً) .

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام . فقد يكون للتوكيد كقوله تعالى : (إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) [2] ف (شهر) تمييز مؤكد لقوله سبحانه : (إن عدة الشهور) كقولك : عندي من الرجال عشرون رجلاً . وقول أبي طالب :

ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية دينا

ف (ديناً) تمييز مؤكد لما سبقه . ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام .

---

[1] – القائل هو جرير يمدح عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – والمراد بالزاد هنا : العيشة الطيبة والسيرة الحميدة . وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر .

إعرابه : مثل : مفعول به منصوب . (فينا) متعلق بالفعل قبله . والباقي واضح .

[2] – سورة التوبة ، آية : ٣٦ .

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون .

القول الثالث : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : نعم الرجل فارساً خالد . وإلا فلا . نحو : نعم الصديق صديقاً الكتاب .

((**وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيْلَ فَاعِلُ * فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ**)) تقع (ما) بعد (نعم) و (بئس) فتقول : (نعم ما) أو (نعما) بالإدغام وعدمه .

وهي إما أن يقع بعدها جملة نحو:نعم ما تسعى إليه الكسب الحلال.قال تعالى : (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) ([1]) . أو يقع بعدها مفرد كقوله تعالى : (إن تبدوا الصداقات فنعما هي) ([2]) .

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة . فقال قوم : هي نكرة منصوبة على التمييز . وما بعدها صفة . والفاعل ضمير مستتر . وقيل هي الفاعل . وهي اسم موصول . إن كان بعدها جملة وتكون هي الصلة والمخصوص محذوف . وإن كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل . وما بعدها هو المخصص ، وهذا هو الذي أميل إليه لأنه أقرب إلى المعنى وأبعد عن التأويل .

وإعراب الآية الأولى : (بئسما) بئس : فعل ماض لإنشاء الذم و (ما) اسم موصول فاعل . وجملة (اشتروا) صلة الموصول . (أن يكفروا) هو المخصوص بالذم ، في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والجملة قبلة خبره .

وإعراب الآية الثانية : (نعما) نعم : فعل ماض لإنشاء المدح . و (ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل . وهي معرفة تامة بمعنى (الشيء) و (هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر – وهو المخصوص بالمدح – والجملة قبله خبره .

---

[1] – سورة البقرة ، آية : ٩٠ .

[2] – سورة البقرة ، آية : ٢٧١ .

((**وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا * أَو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا :: وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى * كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى**)) أي : يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل – ويعرب مبتدأ . أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف .

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه . كفى عن ذكره ثم ذكر المثال : العلم نعم المقتنى والمقتفى . فالمخصوص قد تقدم فصار في الظاهر هو المشعر . والأصل : نعم المقتفى العلم . فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا و (المقتنى) أي : المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و (المقتفى) أي : المتبع الذي تراعى أحكامه .

((**وَاجْعَل كَبِئْسَ سَاء وَاجْعَل فَعُلاَ * مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ**)) . أي : اجعل (ساء) مثل (بئس) في معناها وأحكامها . واجعل (فَعُل) من كل فعل ثلاثي . مثل (نعم) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر . وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها (بئس) والحق أن بينهما فروقاً أشرنا إلى بعضها والألف في قوله (فَعُلاً) للوزن . ومعنى (مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييد .

((**وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفَاعِلُ ذَا * وَأَنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُل لاَ حَبِّذَا :: وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ * تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ :: وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ * بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ**)) أي : مثل (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) الثانية فتقول : (لا حبذا) .

ثم ذكر أن المخصوص له حكمان فقال : (وأَوْلِ ذا المخصوص ..) أي : أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (أيا كان) يعني مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .. (لا تعدل بذا) لا تمل بلفظ (ذا) إلى غيره بل الزم إفراده وتذكيره (فهو يضاهي المثلا) تعليل للحكمين المذكورين .

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره . وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها . ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح . وقوله (فجر) الفاء

زائدة أو في جواب شرط مقدر ، أي : إن شئت فجر . لأن حرف العطف لا يدخل على مثله . والله أعلم .

افعَلُ التَّفضِيل

((**صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيْلِ وَأْبَ اللَّذْ أبِي :: وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِل * لِمَانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيْلِ صِل**)) أي : صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك ولذا قال : (وأبَ اللَّذْ أُبِي) أي: امنع هنا الذي منع هناك .

ثم ذكر أن ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة .

((**وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلهُ أَبَدَا * تَقْدِيْرَاً أو لَفْظَاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا :: وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا * أُلزِمَ تَذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا :: وَتِلوُ أَل طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ :: هَذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإنْ * لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**)) أي : إذا كان افعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ (من) لفظاً أو تقديراً . وهذا هو الحكم الأول للمجرد وظاهر قوله (صله أبداً.. بمن) انه لا يُفصل بين " أفعل " وبين " من " وليس على إطلاقه ، بل يجوز كما تقدم .

وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي : إفراده . وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ (أل) وأنه يطابق موصوفه . ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب ، ثم بين في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل . والمراد . المعنى الحاصل معها ، وهو التفضيل ، لأن التفضيل ليس معناها وإنما هو مستفاد من (أفعل) . وأما إذا لم يقصد به التفضيل . (فهو) أي اسم التفضيل (طبق ما به قرن) أي لا بد من مطابقته لما هو له . أي لموصوفه

((**وَإِنْ تَكُنْ بِتِلوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا كُنْ أَبَدَاً مُقَدِّمَا :: كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى * إِخْبَارِ التَّقْدِيْمُ نَزْرَاً وَرَدَاً**)) أي : وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ (مَنْ) وهو مجرورها فقدمهما وجوباً في كل الحالات . ثم ذكر المثال : (ممن أنت خير) وقد اعتُرِضَ عليه فيه لأنه قدم (من ومجرورها) على الجملة كلها وهذا غير صحيح لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه.وهو (أفعل) هنا . لا مطلقاً . ثم أنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت) لأنه مبتدأ وهو ليس ممن معمولات الخبر . فالصواب أن يقول : أنت ممن خير ؟ ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار . أي في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي . لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء فما عداه نادر .

((**وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْرَاً ثَبَتَا :: كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ * أَولَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ**)) أي : أن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي قليل يصح القياس عليه .لكن متى (عاقب فعلاً) أي : عاقب أفعل التفضيل فعلاً، بأن جاء بمعناه وصحَّ أن يحل محلَّه . فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال . لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق . فـ (الفضل) فاعل لأفعل التفضيل .

النَّعْتُ

((**يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأَوَل * نَعْتٌ وَتوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل**)) أي : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي : الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها . والتوابع هي : النعت والتوكيد والعطف بنوعيه – عطف البيان والنسق – والبدل ، وخصَّ الأسماء بالذكر لأنها الأصل ، ويتصور فيها جميع التوابع كما سيأتي إن شاء الله .

ودلَّ قوله (الأُول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه بحيث يتقدم التابع . وهذا هوا المشهور . ([1]) .

---

[1]- انظر شرح الأشموني (٣/٥٧ .)

((**فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ * بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ**)) أي : أن النعت تابع مكمل ما سبق. أي : مفيدٌ معنى في المتبوع . وقوله : (بوسمه) الباء سببية، والوسم بمعنى العلامة . أي بيان علامته وهي وصفية . وقوله (أو وسم ما به اعتلق) أي : اتصل به بعلاقته . والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببيه . فالمراد أن النعت يتمم المنعوت الذي سبقه أو يتمم ما اتصل بالمنعوت .

((**وَليُعْطَ فِي التَّعْرِيف وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا :: وَهُوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَو * سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا**)) أي : وليعط النعت في التعريف والتنكير ما ثبت للذي تلاه النعت . والذي تلاه النعت هو المنعوت . فالمراد أنه يطابق منعوته في تعريفه وتنكيره وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول . ثم مثل بقوله (امرر بقوم كرما) فـ (كرما) صفة لقوم . وقد قصره للضرورة وأصله(كرماءَ). وقد جاء النعت نكرة لأن المنعوت نكرة .

ثم بين في البيت الذي يليه أن النعت (لدى التوحيد) أي عند الإفراد والتذكير (أو سواهما) من فروعهما . حكمه حكم الفعل (فاقف ما قفوا) أي : ما اتبعه العرب في ذلك . .

((**وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ * وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ :: وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً * فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً :: وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ * وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ :: وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً * فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا**)) أي : انعت بالاسم المشتق . (كصعب وذرب) وهما من الصفة المشبهة . والذرب : بالذال المعجمة . حاد اللسان . أو الحاذق في كل شيء (وشبهه) أي شبه المشتق كاسم الإشارة : (ذا) أو (ذي) بمعنى صاحب (والمنتسب) أي : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره .

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت (منكراً) أي نكرة وأفاد قوله : (فأعطيت ما أعطيته خبراً) الشرط الثاني وهو أنه لا بد من رابط . ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية . أزال هذا الإيهام بقوله : (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) . والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيها وإلا فظاهره أن الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً . وهو غير مراد .

ثم بين أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً كما تقدم .

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم . ولم يخرجوه عن صيغته . فالتزموا إفراده وتذكيره .

((**وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفَاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ :: وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا :: وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ * مُفْتَقِرَاً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ :: وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا * بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا**)) أي : أن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً ، أما إذا (ائتلف) أي : اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه . وقوله (فعاطفاً) حال . أي فرقه حالة كونك عاطفاً . أي : مستعملاً في التفريق حرف العطف .

ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه . ومعنى قوله (أتبع) أجز الإتباع لا أن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع كما تقدم . وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الإتباع . وقوله : (أو اتبع) رباعي مفتوح الهمزة لكنها نقلت إلى الواو .

ثم بين أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أتبعت) أي : وجب إتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية . وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها .

وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ما عداه .

((**وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً * مُبْتَدَأً أَو نَاصِبَاً لَنْ يَظْهَرَا :: وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ**)) أي : أن النعت المقطوع يرفع أو ينصب . فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع . والنصب على تقدير عامل محذوف . وقوله : (أو انصب) بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين . وقوله : (لن يظهرا) إشارة إلى أن حذفهما واجب وتقدم بيان ذلك .

أي : ما (عقل) بمعنى : علم بدليل من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة . فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

التوكيد

((**بِالنَّفْسِ أَو بَالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا * مَعَ ضَمِيْرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا :: وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَاً * مَا لَيْسَ وَاحِدَاً تَكُنْ مُتَّبِعَا :: وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ * كِلتَا جَمِيْعَاً بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ :: وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضَاً كَكُلَ فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ**)) : أكد الاسم بلفظ : النفس أو العين . بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد . ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين : أي مؤكدين لغير الواحد – وهو المثنى والجمع – فجيء بهما مجموعين على وزن (أفْعُل) تكن متبعاً المنهج الصحيح . قوله (بأفعل) أي : على أفْعُل.

ثم بين أنه عند إرادة الشمول تستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و (كلا) و (كلتا) و (جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤَكَّد .

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة) . وأصله : عاممة . فاجتمع مثلان فادغم الأول في الثاني وأراد بقوله (مثل النافلة) أي في الوزن . ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث .

((**وَبَعْدَ كُلَ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِيْنَ ثُمَّ جُمَعَا :: وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْءِ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ**)) أي : بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد وقوله (بأجمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والوزن . والألف للإطلاق . (جمعاء) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة . (ثم جمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها جمع (جمعاء) وحقها (جُمْع) كـ (حمراء) و (حُمْر) والألف للإطلاق .

ثم بين أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل) ، وفهم من قوله : (قد يجيء ...) أن ذلك قليل . ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس . فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل) . لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً .

((**وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل * وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل**)) أي : إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز . وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة المحدودة . إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول . والبصريون يمنعون توكيدها مطلقاً أخذاً من قوله : (شمل) .

((**وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ * عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ**)) يعني أن العرب استغنت بـ (كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) . وبـ (كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول : قامت البنتان كلتاهما . وقام الرجلان كلاهما ،ولا تقول : قامت البنتان جمعاوان . وقام الرجلان أجمعان .

وقوله : (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح أي : استغنى . والمعنى : استغن في توكيد المثنى بـ (كلتا) و (كلا) عن تثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعلاء) وهو (أجمع) وحق هذا البيت أن يكون قبل قوله : (وإن يفد توكيد منكور قُبِل ...) لأنه متعلق بـ (أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل .

((**وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِل * بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل :: عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوَا بِمَا * سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا**)) أي : إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل . ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع؟ تدارك الأمر فقال : (عنيت ذا الرفع) أي : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع . أي الضمير المتصل المرفوع . ثم صرح بالمفهوم فقال : (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) والمعنى : انه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم وأفاد قوله (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز .

((**وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي * مُكَرَّراً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي**)) أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً . ثم ذكر المثال . وهو من توكيد الجملة .

((**وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيْرٍ مُتَّصِل * إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِيْ بِهِ وُصِل :: كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى**)) أي : إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به .

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب : أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها

((**وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَل * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيْرٍ اتَّصَل**)) يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل . سواء كان بارزاً أو مستتراً . وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . نحو قمتَ أنت بواجبك .

****

العَطْفُ

أ . عطف البيان

((**لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ * وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ :: فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ * حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ**)) أي أن العطف إما عطف بيان أو عطف نسق . والغرض في هذا الباب بيان (ما سبق) والذي سبق في التقسيم . هو (ذو البيان) أي صاحب البيان . فهو تابع شبه الصفة في الإيضاح والتخصيص . لكن بينهما فرق . فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة . بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع . أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاَ في متبوعه كما تقدم .

((**فَأَولِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي**)) عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه .

والمعنى : أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع . مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت . وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص

((**فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ**)) أي : أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً.فقد يكونان نكرتين كما يكونان معرفتين.وهذا واضح في اختياره الجواز.

((**وَصَالِحَاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرَا :: وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابعِ البَكْرِيِّ * وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِي**)) : أن عطف البيان يصلح للبدلية وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول

منهما بقوله : (في غير نحو يا غلامُ يعمرا) فـ (غلامُ) منادي مبني على الضم و (يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى . لأنه في محل نصب . والألف زائدة للوزن . ولو أعربت بدلاً لكان التقدير : يا غلامُ يا يعمرَ . بالنصب وهو لا يصح لوجوب بنائه على الضم . ونبه على الثاني بقوله : (ونحو نشرٍ) وهو يشير إلى البيت المتقدم . وقوله : (وليس أن يبدل بالمرضي) أي : أن إعرابه بدلاً في قوله : (أنا ابن التارك البكري بشر) ليس بمرضي . وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً .لأنه يجيز إضافة المقرون بـ (أل) إلى المجرد منها . نحو : جاء الضاربُ زيدٍ.

والأظهر الجواز : وقولهم : إن البدل على نية تكرار العامل . لا داعي له هنا فإن المعنى واضح على البدلية كوضوحه على عطف البيان . وهذا يتمشى مع ما ذكره ابن هشام في المغنى ([1]) . – وذكره غيره – من أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ([2]) . أي : يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في البيتين) . لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع .

وقولهم : إن البدل على نية تكرار العامل . لا يلزم . فإن العرب أصحاب اللغة لا تدري من أمر هذه القاعدة شيئاً ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب . وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية) : (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل . وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ..) ([3])

---

[1] – مغني اللبيب ص (٩٠٨) .

[2] – بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير . انظر حاشيته على الأشموني (٢٦١/٢) وانظر شرح الفاكهي على القطر . (٢/ ٢٣٢) .

[3] – شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٧٩) ونقله الصبان في حاشيته (٣ /٨٨.) وانظر النحو الوافي (٣/ ٥٤٦) .

ب. عَطْفُ النَسَقِ

((**تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ * كَاخْصُصْ بِوُدَ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ :: فَالعَطْفُ مُطْلَقَاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمَ أو كَفِيك صِدْقٌ وَوَفَا :: وَأَتْبَعَتْ لَفْظَاً فَحَسْبُ بَل وَلاَ * لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لكِنْ طَلاَ**)) أي : عطف النسف هو : التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله ومعنى (متبع) أي: مُشَرِّكٍ للثاني مع الأول ثم ذكر المثال وقوله (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وقوله (عطف النسق) مبتدأ مؤخر .

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القسم الأول وهو المراد بقوله (فالعطف مطلقاً) أي : لفظاً ومعنى ، وفي البيت الثالث ذكر حروف القسم الثاني وهو المراد بقوله (وأتبعت لفظاً فحسب) و (حسب) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف أي : فحسبك ذلك . والفاء زائدة لتزيين اللفظ ثم ذكر المثال ، والطلا ، بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا ، ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل ، ولد بقر الوحش ، وقيل : ولد ذات الظلف مطلقاً . ويجمع على أطلاء كسبب أو أسباب .

((**فاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقَاً أَو لاَحِقَاً * فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبَاً مُوَافِقَاً**)) أي : اعطف بالواو (سابقاً) أي : متقدماً (أو لا حقاً) أي : متأخراً . (في الحكم) تنازعه ما قبله، (أو مصاحبا)وهو ما اشترك فيه المعطوف و المعطوف عليه في الزمن والمعنى معاً.(موافقاً) نعت لقوله:(مصاحباً).

((**وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي * مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي**)) أي : اخصص بالواو من بين حروف العطف أن يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل كالمثال الذي ذَكَرَ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر .

((**وَالفَاءُ لِلتَّرتِيْبِ بِاتِّصَالِ * وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ**)) **أي** : الثاني من حروف العطف : الفاء . وتفيد مع التشريك . الترتيب ([1]) مع التعقيب .

---

[1] – يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجًّاً بقوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧١) . وأجاب غيره بأن المعنى : أردنا إهلاكها . أو أنها للترتيب الذكري . وقد رد الزركشي في كتابه البرهان (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه سقط منها واحد فراجعها إن شئت .

والثالث : من حروف العطف : ثم . وتفيد مع التشريك . الترتيب مع التراخي وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف نحو : زرعنا القمح ثم حصدناه . قال تعالى : (والله خلقكم من تراب ثم من نطفة) ([1]) ([2]) .

((**وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه * عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ**)) أي : اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد . والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد([3]).

((**بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍ وَلاَ * يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ**)) أي اعطف بحتى بعضاً على كل .. ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه ،والذي تلاه أي: جاء بعده : هو المعطوف عليه يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه .

((**وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ * أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ :: وَرُبَمَا أُسَقِطَتِ الهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أمِنْ :: وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَل وَفَتْ * إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ**)) أي : اعطف بـ (أم) بعد همزة التسوية . أو الهمزة المغنية عن لفظ (أيّ) وهي الهمزة التي يقصد بها وبـ (أم) التعيين . كما مضى .

---

[1] – سورة فاطر ، آية : ١١ .

[2] – تأتي (ثم) للترتيب الذكري – مثل الفاء –كقوله تعالى (ثم لترونها عين اليقين * ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) لأن السؤال قبل رؤية الجحيم [راجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١٦/٢/١] .

[3] – تنبيه : إذا تعدد المعطوف نحو : اشتريت قلماً وكتاباً وحقيبة ومسطرة . ونحو : أقبل خالد وهشام وعصام فمحمد ثم إبراهيم .
فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب مثل : الفاء وثم : فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة : فـ (هشام) و (عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) فمعطوف على ما قبله وهو (عاصم) و (إبراهيم) معطوف على (محمد) .
فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب –كالواو – فهو معطوف على ما قبله نحو : أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم .. فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ما قبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره . أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً . وأما ما قبله فهو معطوف على الأول : [أنظر النحو الوافي ٥٥٥/٣] .

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس .

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول : وأنها تفي بالانقطاع . بمعنى : تكون كافية فيه مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل) .

((**خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ باو وَأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضَاً نُمِي :: وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا * لَمْ يُلفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا**)) فتضمن البيت الأول ستة معانٍ . وقوله (وإضراب بها أيضاً نُمي) أي : نُسب إليها بمعني أنها تؤديه ، وفي البيت الذي يليه ذكر المعني السابع . ومعنى (عاقبت الواو) أي جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها . وقوله (لم يُلف) أي يجد (ذو النطق) أي المتكلم (للبس منفذاً) أي بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس . أي : طريقاً إليه . بسبب خفاء معناها المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو .

((**وَمِثْلُ أَو القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ * فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ**)) أي : إن (ما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد : أي في المعنى . وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة . ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب ولكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ (أو) في غالب معانيها أو للرد على من قال : إنها عاطفة . أو لغير ذلك . وقوله : (إما ذي وإما النائية) التقدير – مثلاً – خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية . أي البعيدة .

((**وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيَاً أو نَهْيَاً وَلاَ * نِدَاءً أو أَمْرَاً أوِ اثْبَاتَاً تَلاَ**)) أي : اجعل (لكن) والية نفياً أو نهياً . أي : واقعة بعدهما . وقوله : (ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) . لا : مبتدأ قصد لفظه ، خبره قوله (تلا) والتقدير : ولا العاطف تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً، أي لا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة .

((**وَبَل كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا * كَلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَل تَيْهَا :: وَانْقُل بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ * فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْر الجَلِي**)) أي : أن (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي النفي والنهي : ثم ذكر المثال . والمرْبَع : منزل الربيع ، والتيها : مقصور للضرورة وأصله : تيهاءُ . وهي الأرض التي لا يُهتدي بها .

ثم بين أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني ، وقوله : (والأمر الجلي) أي : الصريح كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر ، وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي كالعرض والتحضيض وغيرهما ، وهذا عند ابن مالك ومن وافقه ، ويرى آخرون إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح ، فتقول : ألا تكرم خالداً بل بكراً .

((**وَإِنْ عَلَى ضَمِيْرِ رَفْعٍ مُتَّصِل * عَطَفْتَ فَافْصِل بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِل :: أَو فَاصِلٍ مَّا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ * فِي النَّظْمِ فَاشِيْاً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**)) أي : إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بالضمير المرفوع المنفصل أو أي فاصل آخر . ثم بين أن عدم الفصل يَرِدُ في الشعر (فاشياً) أي كثيراً ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه . وهذا فيه نظر . والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير (١) . ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر وأنه قليل .

((**وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيْرِ خَفْضٍ لاَزِمَاً قَدْ جُعِلاَ :: وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمَاً إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتا**)) أي جُعِلَ عود الخافض على المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس لازماً عندي لأن عدم إعادته مع المعطوف أمر ثابت تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب . أي هو أمر يؤيده السماع .

((**وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ * وَالوَاوُ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ :: بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي * مَعْمُولُهُ دَفْعَاً لِوَهْمٍ اتُّقِي**)) أي : أن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وتشاركها الواو في هذا الحكم وقوله : (إذ لا لبس) قيد فيهما ، و(إذ) ظرفية ، أي : وقت عدم اللبس ، ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروف العطف بعطف عامل (مزال) أي : محذوف وقد بقي معموله ، وقوله (دفعاً لوهم اتُّقِي) أي : أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقي من كونه معطوفاً على الموجود ، وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف .

---

١ – قال أبو العباس المبرد في كتابه (الكامل) : (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام ن ثم ساق الشاهد المذكور وشاهداً آخر . ثم قال ، وهذا كثير) ٤١٨/١) .

((**وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ * وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ**)) أي : أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي في هذا الباب أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (استبح) أي : اجعله مباحاً ثم ذكر عطف الفعل على الفعل يصح وذلك بشرط اتحاد زمانهما كما تقدم وقوله : (يصح) أصلها : يصحّ بالتشديد مع التسكين وخففت الحاء الساكنة للوزن .

((**وَاعْطِفْ عَلَى اسْم شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ * وَعَكْسَاً اسْتَعْمِل تَجِدْهُ سَهْلاَ**)) أي : يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما ، ويجوز عكس هذا وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل .

البَدَلُ

((**التَّابعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ * وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً**)) أي : المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما مُثل ، والمراد بالواسطة حرف العطف .

((**مُطَابِقَاً أَو بَعْضَاً أَو مَا يَشْتَمِل * عَلَيْهِ يُلفَى أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل :: وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ * وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ :: كَزُرْهُ خَالِدَاً وَقَبِّلْهُ اليَدَا * وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى**)) أي : يُلْفَى البدل – بمعنى يوجد – مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنويّاً ، أو كمعطوف بالحرف (بل) وهذا هو البدل المباين لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي – والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر – وقوله : (وذا للاضراب اعْزُ) أي هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو .

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم فَذَكَرَ المبدل منه فهذا بدل الغلط وقد بين بقوله (غلط به سُلِبْ) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله ،

والتقدير : وغلط دون قصد سُلب بالبدل ، وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في قوله : (كزره خالداً .. إلخ) وهذا مثال البدل المطابق ، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض ، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال،و(خذ نبلاً مُدى) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم ، و(النَّبْلُ) هي السهام العربية وهو مؤنثة ولا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم . والمدى : جمع مُدية وهي السكين .

((**وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلهُ إلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ :: أوِ اقْتَضَى بَعْضَاً أَوِ اشْتِمَالاَ * كَّانكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ**)) أي : لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إذا أظهر البدل إحاطة أي : دل عليها ، بكونه بدل كل من كل ، أو اقتضى بعضاً – بأن دل على البعضية – أو دل على اشتمال كقولك (إنك ابتهاجَك استمالا) . أي : فرحك استمال القلوب إليك .فـ (ابتهاج) بدل اشتمال من ضمير المخاطب وهو الكاف الواقع اسماً لـ (إن) وجملة (استمالا) خبر (إن) والألف للإطلاق

((**وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي * هَمْزَاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي**)) أي : أن البدل من المبدلِ منه المضمنِ معنى الهمز ، لا بد أن تسبقه الهمزة ، كالمثال الذي ذكره .

((**وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلِ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ**)) تقدم أن الاسم يبدل من الاسم،وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل كقوله تعالى:{وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ } (الفرقان : ٦٨-٦٩) .

فـ (يضاعف) مضارع مجزوم وهو بدل كل (١) من الفعل (يلق) لأنه جواب الشرط ، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود ، فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد

---

[١] – هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣/ ٨٧) وقاله الشاطبي وتبعه الأزهري ، واستظهر ابن الحاج في حاشيته على شرح المكودي أنه بدل اشتمال كما قاله المكودي (٣٢/٢) لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ، ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل .

منه (١) . والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً ، ومنه قوله في المثال : من يصل إلينا يستعن بنا يعن ، ف (يستعن) يستعن بدل اشتمال .

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البدل .

والمسموع من ذلك الكل من الكل وهذا لا خلاف فيه ، وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف ، فمنهم من أجازه ومنهم من منعه لأنه لا بد فيه من ضمير .

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل لأن الفعل لا يتبعض ، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه ومثاله ، قام قعد المعلم ، أردت أن تقول : قعد ، فغلطت فقلت : قام ثم أبدلت : قعد منه .

واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد لا إبدال جمل بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه (٢) .

النِّدَاءُ

((**وَلِلمُنَادَى النَّاء أَو كَالنَّاءِ يَا * وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا :: وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ * أَو يَا وَغَيْرُ وَاو لَدَى الَّلبِس اجْتُنِبْ**)) أي : أن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها ، وأما الهمزة فهي للمنادي القريب ، و(وا) للمندوب وكذا الياء (وغير " وا") وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل بل يقتصر على (وا) .

((**وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَغَاثَاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا :: وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْس وَالمُشَارِ لَهْ * قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**)) أي قد " يُعَرَّى " يحذف ويجرد من حرف النداء غير المندوب والمضمر والمستغاث ، وهذا الحذف في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل (ومن يمنعه فانصر عاذله) أي : انصر من يعذله على منعه أي يلومه لورود السماع الكافي في القياس عليه .

---

[١] – قال الرضي في شرحه على الكافية (٣٩٣/٢) : (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول .. ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً ..) .

[٢] – انظر همع الهوامع (١٢٨/٢) شرح المكودي بحاشية ابن الحاج (٣٢/٢) البحر المحيط لأبي حيان (٣٧٧/٢) .

((**وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا :: وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا * وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا**)) أي : ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء وقوله (المعرف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء .

ثم بين أن المنادى الذي يستحق البناء ، إذا كان مبنيّاً قبل مناداته قُدِّر بناؤه الجديد ولوحظ ذلك في توابعه .

((**وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا * وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمَاً خِلاَفَا**)) أي : انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف بغير خلاف في نصب الثلاثة ، وقوله : (والمضافا) أي لغير ضمير المخاطب ، أما المضاف إليه فلا يُنادى . فلا تقول : يا خادمك ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ، والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين .

((**وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ :: وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا * أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا**)) أي : أن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه وفتحه ، ولم يذكر الشروط وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها ، ثم بين أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم ويمتنع البناء على الفتح .

وقوله : (لا تهن) بفتح التاء مضارع (وهن) أي : ضعف ، وبضمها مضارع أهان ، والهاء مكسورة فيهما ، أي : أهان غيره بمعنى : أذله .

الثاني : من المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه أن يكون المنادى مكرراً ، وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى .

((**وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا**)) أي : اضمم أو انصب ما نُوِّنَ اضطراراً من كل ماله استحقاق ضم بُيِّن فيما تقدم والذي يستحق الضم فيما تقدم هو المفرد العلم والنكرة المقصودة وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه ، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة .

((وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل * إلاَ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَل :: وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض * وَشَذَّ با اللَّهُمَّ فِي قَرِيض)) أي : أن الجمع بين أداة النداء مثل (يا) و (أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ (الله) . والجمل المحكية . والأكثر في نداء لفظ (الله) أن يقال : (اللهم) بحذف حرف النداء وتعويض الميم وشذ الجمع بينهما (في قريض) أي : في شعر ، تقول : قرضت الشعر : نظمته ، فهو قريض . لأنه اقتطاع من الكلام ، وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.

فَصْلٌ

((تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَل * أَلزِمْهُ نَصْبَاً كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَل :: وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلَ نَسَقاً وَبَدَلاً :: وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا * فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)) أي : ألزم تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاً دون (أل) ألزمه نصباً ثم مثل بمثال : (أزيدُ ذا الحيل) فالهمزة للنداء ، وزيد منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألف ومضاف إليه .

ثم ذكر في البيت الثاني أن ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه وهو شيئان كما تقدم :

١- المضاف المصاحب لـ (أل) :

٢- المفرد ، أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان عطف النسق بأل فيجوز فيه وجهان : الرفع والنصب والمختار الرفع .

((وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ * يَلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ :: وَأَيُّ هذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ * وَوَصْفُ أَيَ بِسِوَى هذَا يُرَدُّ :: وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَ فِي الصِّفَهْ * إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ)) فإن كان المنادى منصوباً ، وتابعه نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع ، نحو : يا عبد الله صاحبَ خالد ، ويا عبد الله أبا صالح ، ويا علماء الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم .

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً ، وجب نصبه على أرجح الآراء (١) . نحو : يا عبد الله وسعيداً ، يا أبا صالح خالداً . فـ (سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب و المعطوف على المنصوب منصوب مثله ، وكذا البدل (خالداً) .

((**فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ * ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ**)) أي : وفي مثل يا سعد سعد الأوس ، يجب نصب الثاني منهما ، أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه ، لتوافق الصواب في ذلك ، وابن مالك – رحمه الله – يشير بذلك إلى بيت من الشعر وهو قوله :

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعاً ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارِفِ

وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ ، وسعد الخزرجين هو سعد بن عبادة رضي الله عنهما (٢). والغطارف:مفرده غِطريف: وهو السيد الشريف والسخي السَّري (٣) .

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

((**وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا *كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا**)) أي : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فاجعله : كـ (عبد) بحذف الياء .. إلخ الأوجه ، وقوله (عبديا) أصله عبديَ ، والألف للوزن .

---

[١] – الرأي الثاني وهو للأكثرين ويفهم من كلام ابن مالك اعتبار كل من العطف والبدل بمنزلة المنادى المستقل فتقول : يا عبد الله وسعيدُ ، بالرفع لأنك لو جعلته منادى لقلت : يا سعيدُ بالضم وهذا مرجوح إذ لا مسوغ لاعتباره منادى مستقلاً وقد جاء تابعاً . وحجتهم أن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ، وهذه حجة ضعيفة ، فإن كلمة (سعيد) في المثال المذكور كيف تكون مبنية على الضم لتبعيتها المنادى مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة وليس له محل . فمن أين تأتي رفع التابع ؟؟ انظر حاشية ياسين على شرح التوضيح (١٧٦/٢) النحو الوافي (٤١/٤) .

[٢] – انظر : سير أعلام النبلاء (٢٧٩/١) .

[٣] – ترتيب القاموس (٤٠٢/٣) .

((**وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ * فِي يَا ابْنَ أَمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ**)) أي : أن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (يا ابن أم ، يا بن عم)ولم يقل : في نحو ابن أم ، لأنه لا ثالث لهما أما (يا ابنة أمَّ) و (يا ابنة عمَّ) فداخلان لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء .

((**وَفِي النِّدَا «أبَتِ» «أمَّتِ«عَرَض * وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض**)) أي : عرض في النداء أسلوب خاص هو : يا بتِ ، يا أمتِ بكسر التاء أو فتحها ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، وقوله : (عرض) أي : شيء عارض غير لازم فتجوز الأوجه الخمسة السابقة .

أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ

((**وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا * لُؤمَانُ نَومَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا :: فِي سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ * وَا لأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي :: وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ * وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ**)) أي : أن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء ، وكذا (لؤمان ونومان) ، واطرد في سب الأنثى (يا خباث) وما كان على وزنها ، ولما قال : (واطردا) دل على أن ذلك قياسي وما قبله سماعي ، ثم ذكر أن هذا الوزن وهو (فعال) مطرد في الأمر ، والمراد اسم فعل الأمر ، ثم قرر أن نداء ما كان على وزن (فُعَل) خاصّاً بسب المذكر أنه أمر شائع ، ومع هذا نهى عن القياس عليه . وهذا فيه نظر فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس كما تقدم ، ثم بين أن لفظة (فُلُ) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة . وهو يشير بذلك إلى قول الراجز :

في لجةٍ أمسك فلاناً عن فُلِ (١)

---

١ – لجة : بفتح اللام وتشديد اللام . هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب . والشاعر يصف إبلاً تتزاحم ويدفع بعضها بعضاً . ويشبهها بقوم شيوخ يدفع بعضهم بعضاً فيقال : أمسك فلاناً عن فلان أي : احجز بينهم .

إعرابه : (في لجة) جار ومجرور متعلق بقوله :

تدافع الشِّيب ولم تَقَتَّل

فإن الشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء وجره بالحرف وذلك ضرورة ، وهذا قول ابن مالك . وقال ابن هشام : (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة)

الاسْتِغَاثَةُ

((**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا * بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلمُرْتَضَى :: وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا * وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا**)) إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه أي جره بلام مبنية على الفتح نحو : يا للمرتضى ، ثم ذكر أن (يا) إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا) كما يدخل المستغاث له .

((**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ * وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ**)) أي أن لام الاستغاثة عاقبتها الألف بمعنى : جاءت عقبها وحلت محلها بعد حذفها ثم بين أن الاسم منه في أسلوب التعجب مثل المستغاث كما تقدم .

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه – هنا – لشبهه بأسلوب الاستغاثة لاشتماله على حرف النداء ، ومنادى مجرور بلام مفتوحة .

النُّدبَةُ

((**مَا لِلمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ وَمَا * نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا :: وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ * كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ**)) أي : اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب ، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب ، وأن

وجملة (أمسك فلاناً عن فلان) في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير : في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته ، ثم ذكر المثال . وقوله : (يلي وامن حفر) أي يقع بعد قولك : وامن حفر : أي : وامن حفر بئر زمزم .

((**وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ * مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ :: كَذَاكَ تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَل * مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا نِلتَ الأَمَل**)) أي : آخر المندوب صله جوازاً بألف الندبة ، وهذا هو الاستعمال الثاني ، أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم : (ما للمنادى جعل لمندوب).

وقوله : (متلوها إن كان مثلها حذف) أي : متلو ألف الندبة ، والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (إن كان مثلها) أي : إن كان حرف مثيلاً لها (حذف) أي : هذا المثيل لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبة لأنه جيء بها لغرض كما تقدم . وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه مثل الصلة بعد الاسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وقوله : (نلت الأمل) جملة دعائية للمخاطب لتكميل البيت .

((**وَالشَّكْلَ حَتْمَاً أَولِهِ مُجَانِسَاً * إِنْ يَكُن الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا**)) أي : إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وَهْمٍ – وهو ذهاب الظن لغير المراد – فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود ، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء وإن كان الضمة أُتي بالواو .

((**وَوَاقِفَاً زِدْ هَاء سَكْتٍ إنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ**)) أي زد هاء السكت إن شئت – عند الوقف – على المندوب ، وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك ، وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك ، وعلى هذا فـ (المدَّ) بالنصب مفعول (لا تزد)و(الها) بالقصر معطوف عليه فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره . والتقدير : وإن تشأ فالمدُّ كافٍ في الوقف والهاءَ لا تزد .

((**وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا * مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى**)) أي : أن الذي أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة . واعبديا ، واعبدا ، فيفتح الياء أو يحذفها ويلحق بها ألف الندية . ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد .

الترخيم

((تَرْخِيْمَاً احْذِفْ اخِرَ المُنَادَى * كَيَا سُعَا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا :: وَجَوِّزْنَهُ مُطْلَقَاً فِي كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا :: بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلاَ * تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ :: إلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ * دُونَ إضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ)) احذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول : يا سعا ، ينادي فتاة اسمها : سعاد ، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف) .

وقوله : (والذي قد رُخِّما بحذفها وفِّره بعد) أي : أن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك فلا يحذف منه شيء ، ثم بين أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي يمنع ترخيمه إلا إذا كان رباعيّاً فما فوق ، وكان علماً ، وغير مضاف . وغير مركب تركيب (إسناد متم) بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي تركيب إسناد تام والمراد المركب الإسنادي .

وقد سكت عن المركب المزجي فيفهم منه أنه يرخم لأنه لم يستثنه كما استثنى الإضافي و الاسنادي ، وسيأتي كيفية ترخيمه .

((وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ * إنْ زِيْدَ لَيْنَاً سَاكِنَاً مُكَمِّلاَ :: أَرْبَعَةً فَصَاعِدَاً وَالخُلفُ فِي * وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي)) أي : احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله : (إن زيد) هذا هو الشرط الأول أي : أن يكون زائداً (ليناً) هذا الشرط الثاني (ساكناً) هذا الشرط الثالث (مكملاً أربعة فصاعداً) هذا الشرط الرابع ، ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة ، وقوله (والخلف) مبتدأ (في واو) خبر المبتدأ (بهما) خبر مقدم ، والباء بمعنى (مع) و(فتح) مبتدأ مؤخر والجملة نعت لواو أو ياء ، وجملة (قُفي) بالبناء للمجهول بمعنى : تُبع ، نعت لفتح ، والتقدير : والخلف ثابت مع واو وياء مصاحبين لفتوح متبوع لهما .

((**وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَل * تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَل**)) أي : احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم ، وقلَّ في كلام العرب ترخيم ما ركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو المشهور باسم سيبويه .

((**وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ * فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِل بِمَا فِيْهِ أُلِفْ :: وَاجْعَلهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفَاً كَمَا * لَو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعَاً تُمِّمَا :: فقُل عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا * ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا**)) أي : وإن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه ، فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف ، وهذه اللغة الأولى ، أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف ، اجعله كما لو كان قد تُمِّمَ بالآخر في الوضع ، أي كان الآخر الحالي هو الآخر في الوضع . وقوله : (وضعاً) منصوب على نزع الخافض وهذه اللغة الثانية ، فعلى الوجه الأول يقال في ثمود : يا ثمو، بحذف الدال وترك الباقي على حاله ، وعلى الثاني يقال : يا ثمي . بالياء للسبب المبين فيما مضى .

((**وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ * وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ**)) أي : التزم الوجه الأول وهو نية الحرف المحذوف في مثل (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق .

((**وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا**)) أي : رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء إذا كان يصلح للنداء نحو : أحمد ، فذكر الناظم الشرطين الأولين وترك الثالث .وهو :

١- أن يكون في شعر .

٢- أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء . فلا يصح ترخيم لفظ : الغلام لأنه لا يصلح للنداء لوجود (أل) .

٣- أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء التأنيث .

الاختِصَاصُ

((**الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا * كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا :: وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيَ تِلوَ أَل * كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل**)) أي : أن الاختصاص يشبه النداء حيث جاء على صورته غالباً ، منذلك أنه يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم ن وتارة منصوباً و أن كلاً منهما يفيد الاختصاص ، وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب . وفي النداء خاص بالمخاطب ، وأن كلا منهما لا يكون للغائب بل للحاضر (دون يا) أي : أن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً .

وهو الفارق الأول ، وقوله (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) إشارة إلى الفارق الثاني .وهو : أن الاسم المختص لا يكون في صدر الجملة بل في أثنائها . وتقدير المثال: ارجوني أيها الفتى . بوقوع (أيها الفتى) إثر (أرجوني) أي : على أثرها وبعدها . وقوله (وقد يرى ذا دون أي تلو " أل ") أشار به إلى الفارق الثالث وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ (أل) بخلاف المنادى . فلا يجوز اقترانه بـ (أل) إلا في مواضع مستثناة تقدمت في باب (النداء) . وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان :

١- أن يكون بـ (أيها) و (أيتها) .
٢- أن يكون اسماً مشتملاً على (أل) كالمثال الذي ذكرة (نحن العُرْب أسخى من بذل) . ولم يذكر بقية الأحكام .

التَحذيرُ والإِغراءُ

((**إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ :: وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا انْسُبْ وَمَا * سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَمَا :: إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ * كَالضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي**)) أي : أن المحذِّر – وهو المتكلم – نَصَب أسلوب (إياك والشر) ونحوه : نصبه بما وجب استتاره (أي بعامل

محذوف وجوباً) . وقوله : (ودون عطف ذا لإيا انسب) أي : انسب هذا الحكم وهو النصب بعامل محذوف (١) .

وجوباً انسبه لـ (إيا) عند عدم العطف عليها ، فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً ، وقوله : (وما سواه .. إلخ) هذا في النوع الثاني ، وهو التحذير بدون (إياك)وبين أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف –والمراد بالواو–أو التكرار فيلزم الحذف . ثم ذكر المثال : الضيغمَ الضيغمَ ياذا الساري . والضيغم هو الأسد

((**وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ * وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ**)) أي : شذ مجيء التحذير للمتكلم ومجيئه للغائب أشذ، ومن قاس على ذلك فقد (انْتَبذ) أي : حاد عن طريق الصواب .

((**وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ * مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ**)) أي اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذَّر الذي بغير (إياك) في كل ما فصل من الأحكام فيما تقدم .

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

((**مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ :: وَمَا بِمَعْنَى افْعَل كَآمِيْنَ كَثُرْ * وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ**)) أي أن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل . وبقية التعريف يستفاد من الأمثله كـ(شتان) اسم فعل ماض بمعنى : افترق . و(صه) اسم فعل أمر بمعنى اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع بمعنى : أتوجع و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف . ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى (افعل) كثير في كلام العرب . وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً ، أما الذي بمعنى غير (افعل)كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل .وهو سماعي ليس منه شيء مقيس .

((**وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا * وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا :: كَذَا رُوَيْدَ بَلهَ نَاصِبَيْنِ * وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ**)) أي : أن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور ، مثل : (عليك)

---

(١) – وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض مثل : احذر ، باعد ، اجتنب ونحو ذلك . راجع حاشية الصبان (١٨٩/٣) .

و(إليك) أو ضرف مثل : (دونك) أو مصدر مثل : (رويد) و(وبله) وهما يكونان اسمي فعل إذا نصب ما بعدهما ، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما .

((**وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَل * لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَل**)) فـ(ما) مبتدأ (ولها) خبر المبتدأ . أي : العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي : لهذه الأسماء . ثم قال : وأخِّرْ المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء .

((**وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيْفُ سِوَاهُ بَيِّنُ**)) أي احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال . و ما لم ينون فتعريفه (بيّن) أي واضح لتجرده من التنوين ، الذي يدل وجوده على التنكير .

((**وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ * مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتَاً يُجْعَلُ :: كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ**)) أي : ما خوطب به مالا يعقل يجعل صوتاً أي : اسم صوت.وهو يشبه الفعل في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر . ثم ذكر النوع الثاني بقوله : (كذا الذي أجدى حكاية) أي أفاد حكاية صوت من الأصوات .

وقوله : (من مشبه اسم الفعل) ليس على إطلاقه ، فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه ، فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير ، وأسماء الأصوات ليست كذلك .

وقوله : (والزم بنا النوعين) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، وهذا ما ذكره في شرح الكافية[١] ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ، لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب وقوله :(فهو قد وجب)إما تتميم ، لصحة الاستغناء عنه بقوله : (والزم) أو لبيان الوجوب ، لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه[٢] .

---

[١] شرح الكافية (٣/ ١٣٩٧) .

[٢] انظر حاشية الصبان (٣/ ٢١١).

نونا التوكيد

((**لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا * كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا :: يُؤَكِّدَانِ افْعَل وَيَفْعَل آتِيَا * ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطَاً أمَّا تَالِيَا :: أَو مُثْبَتَاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً * وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ :: وَغيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا * وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا**)) أي : أن الفعل يؤكد بأحد النونين . أحدهما : مشددة نحو (اذهبنَّ) ، والثانية : مخففة نحو : (اقصدنهما) ، وأفاد بقوله : (للفعل) أنه لا يؤكد بهما غيره . ثم قال : (يؤكدان افعل) أي فعل الأمر مطلقاً بلا شرط ، (ويفعل) أي : المضارع ، وفهم منه أن الماضي لا يؤكد ، وقوله : (آتياً) حال من ضمير (يفعل) .

وقد يستفاد من شرط الاستقبال ، فإن أريد به الحال لم يؤكد (ذا طلب) وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولام الناهية وغيرهما . (أو شرطاً ((إما)) تالياً) أي : أو آتياً شرطاً تالياً (إما) ، (أو) آتياً (مثبتاً في) جواب (قسم مستقبلاً) ولم يذكر شرط الاتصال باللام (وقَلَّ) التوكيد (بعد ((ما)) و ((لم)) وبعد ((لا))) وبعد ((غير إما)) الشرطية (من طوالب الجزا) أي : قَلَّ التوكيد بعد باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء ، ثم بين أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابرزا) وأصله : (ابرَزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف

((**وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ مِنْ تَحَرُّك قَدْ عُلِمَا :: وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ * وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ :: فَاجْعَلهُ مِنْهُ وَاقِعَاً غَيْرَ اليَا * وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا :: وَاحْذِفهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي :: نَحْوُ اخْشَينْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا * قَومُ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا**))

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي :

١- أن يكون مسنداً للواحد . فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فتقول في : أنت تصبرُ : لتصبرنّ . وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فكذلك تقول في : أنت تدعوا لتدعوَنَّ . وفي : أنت تقضي : لتقضِيَنَّ . وإن كان معتلاً بالألف قلبت ياء ، لتقبل الفتحة ، فتقول في : أنت ترضى لترضَيَنَّ .

٢- أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين . فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع ، وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة ، وحرك ما قبل الألف بالفتح . فتقول في : أنتما تصبرانِ : لتصبرَانِّ ، وإن كان معتلاًّ بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف. فتقول في: أنتما تدعوان وتقضيانِ : لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ . وإن كان معتلاً بالألف قلبت ياء مفتوحة فتقول في : أنت ترضى : أنتما ترضيَانِ. وبعد توكيده : لترضَيَانِّ.

٣- أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة. فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحرك ما قبلها بالضم. وحذفت ياء المخاطبة، وحرك ما قبلها بالكسر، فتقول في : أنتم تصبرون : لتصْبِرُنَّ. والأصل : تصبرونَنَّ. وتقول في : أنتِ تصبرين : لتصبرِنَّ، والأصل : تصبرينَنَّ.

وإن كان معتلاً بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها،و أبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة. فتقول في : أنتم ترضَوْنَ : لتَرضَوُنَّ. وفي : أنتِ ترضيْنَ : لترْضَيِنَّ.

وإن كان معتلاً بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة، وحرك ما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر. فتقول في : أنتم تدعونَ : لتَدْعُنَّ. والأصل : تدعُوونَنَّ. وتقول في : أنتِ تدعينَ : لتَدْعِنَّ. والأصل : تدعُووِينَنَّ. وتقول في : أنتم تقضونَ : لتقضُنَّ. والأصل : تقضِيونَنَّ. وتقول في : أنت تقضينَ : لتقْضِنَّ والأصل : تقضيينَنَّ.

٤- أن يكون مسنداً لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون. ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الأناث ونون التوكيد، سواء كان الفعل صحيحاً، نحو : لتَصبْرْنَانِّ . أو معتلاًّ بالواو أو الياء، نحو : لتدعوْنَانِّ. ولتقضِينَانَّ، فإن كان معتلاً بالألف قلبت ياء، نحو : لترْضَيْنَانِّ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق : (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامه وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ، ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد، كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فقال (واشكله) أي : واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر (قبل مضمرٍ لَيْنٍ) أي : ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء (بما جانس) أي : ذلك المضمر (من تحرك قد علما) أي : من تحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة. (والمضمرَ) أي : الضمير المسند إليه الفعل، وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين (احذفنه) لالتقاء الساكنين (إلا الألف) أي : ألف الاثنين أبقها، فلا تحذفها، لخفتها، أو لئلا يلتبس المفرد بالمثنى. وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر، ويدخل فيه المعتل بالواو والياء. فإن كان الفعل معتلاً بالألف فقد بينه بقوله : (وإن يكن في آخر الفعل ألف) كيرضى (فاجعله منه) أي : اجعل الألف من الفعل (رافعاً) حال من الفعل، أي : حال كون الفعل رافعاً (غير الياء والواو) أي : رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة. بأن رفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، أو ألف الاثنين، أو نون الإناث، نحو : هل يرضيَنَّ الصديق، أترضيَنَّ يا أخي؛ أترضَيانِّ يا أخويَّ ، هل تَرْضَيْنَانِّ يا أخواتي؟ وقوله : (ياء) مفعول ثان لـ(اجعل) والمعنى : اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة، مما تقدم ذكره. وقوله : (كاسْعَيَنَّ سعياً) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد.

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه بقوله : (واحذفه) أي : الألف (من رافع هاتين) أي : من الفعل رافع (هاتين) وهما واو الجماعة وياء المخاطبة. وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف (وفي واوٍ وياءٍ شَكْلٌ مجانس قُفي) معنى : مجانس، أي : مناسب للضمير، ومعنى (قُفي) أي : تُبع فيه كلام العرب. والمعنى : أن الواو بعد حذف الألف تضم، والياء تكسر. وإنما حركا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة، وهي فتحة الألف المحذوفة. وقوله : (نحو اخشَينْ يا هند بالكسر) مثال للمعتل بالألف المسند لياء المخاطبة. فتكسر ياء المخاطبة بعد حذف الألف، و(يا قوم اخشَوُنَّ) بحذف الألف (واضمم) أي : واو الجماعة، وقس على ذلك (مسوياً) أي : ما لم يذكر بما ذُكر. لأن القاعدة واحدة.

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في أحكام نون التوكيد الخفيفة.

((**وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ * لكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفْ :: وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا :: وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ * وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ :: وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا :: وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً * كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا**)) أي : لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ، بل يجب أن تكون شديدة – أي النون الثقيلة – وتكون مبنية على الكسر ، وهذا الأول . وأشار إلى الثاني بقوله : (وألفاً زد قبلها إلخ) أي زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناث ، وأشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واحذف خفيفة .. إلخ) أي : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن أي : وليها ووقع بعدها ، وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة – والمراد الضمة والكسرة – ثم بين أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما عُدِمَ منه أي ما حذف منه في حالة الوصل بسببها ، ثم بين أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً ، وساق لذلك مثالاً وهو قِفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة فعند الوقف يقال : قِفَا . . .

ما لا يَنصَرِفُ

((**الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنَا *مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا**)) فالمصنف لما أراد أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف علاف الصفة المختصة بها وهي الصرف. أي : أن الصرف تنوينٌ يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى أنه بقي على أصله ، فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً . وقوله : (أمكنا) اسم تفضيل من (مكُن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن .

((**فَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ مُطْلَقاً مَنَعْ * صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ**)) أي : ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم : أي : يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف (كيفما وقع) مفرداً أو جمعاً معرفة أم نكرة أم صفة ، وقوله (كيفما وقع) اسم شرط على مذهب الكوفيين ، وما بعده فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم أي: كيفما وقع الذي حوى الألف مَنَعَ الألفُ صرفه .

((**وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْف سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاء تَأْنِيْثٍ خُتِمْ**)) فـ (زائدا) مرفوع بالألف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق ، أي : ومنع صرفَ الاسمِ – أيضاً – (زائدا فعلان) وهما : الألف والنون : بشرط أن يكون وصفاً . سلم آخره من الهاء عند التأنيث ، أي : لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء ، وسكت عن الشرط الثاني ، ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي : (وألغينَّ عارض الوصفية ..) ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص .

((**وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ * مَمْنُوع تَأْنِيْثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ :: وَأَلْغِيْنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ * كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ :: فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ * فِي الأَصْلِ وَصْفَاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ :: وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى * مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا**)) فـ (وصف) معطوف على (زائدا فعلان) في البيت السابق ، والتقدير : ومَنَعَ صرفَ الاسمِ _ أيضاً – (وصفٌ أصلي ووزنُ أفعلا) أي : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول ، وقوله : (ممنوع تأنيث بتا) : أي : حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء ، وهذا الشرط الثاني ، ثم مثل للمستوفي الشرطين بقوله (كأشهلا) فنقول : مررت بطفل أشهلَ وطفلة شهلاءُ ، والشَّهَلُ: محركة أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة .

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة والتمثيل لهما فقال : (وألغينَّ عارض الوصفية) وهذا من إضافة الصفة للموصوف وفيه تصريح بمفهوم قوله (ووصف أصلي) والمعنى : ألغ الوصفية العارضة كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف ، و(عارض الاسمية) أي : ألغ الاسمية العارضة . (فالأدهم) مبتدأ أول خبره (انصرافه منع) وقوله (القيدُ) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى (لكونه وضع في الأصل وصفاً) أي : أن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف .

ثم ذكر أمثلة لألفاظ في أصلها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها ، وقوله : (وقد ينلن المنعا) أي : يأخذن المنع ، والألف للإطلاق .

((**وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ * فِي لَفْظ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ :: وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا * مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا**)) فـ (مَنْعُ) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله . والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدلٍ مع وصفٍ الصرفَ معتبر ، أي : مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة ، ثم بين أن (مثنى وثلاث) يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى ، ولم يذكر ما زاد على الأربعة ، وفي قوله : (كهما) دخول الكاف على الضمير المتصل ، وهو خاص بالضرورة كما ذكر ابن هشام في حروف الجر من (أوضح المسالك) .

((**وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ * أَوِ المَفَاعِيْلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ :: وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي * رَفْعَاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي**)) أي : كن كافلاً – قائماً ومنفذاً – بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله : (لجمع) ليس بقيد ، وإنما خصه لغلبته . وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع –كما سيأتي إن شاء الله .

والمراد بالمشابهة : كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها : سواء كان أولها ميماً أو غير ميم مثل : مصاحف ، جواهر ، دراهم ، أساليب ، وغير ذلك .

ثم بين أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل مثل : جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص مثل : سارٍ ، وأصله : ساريٌ (اسم فاعل منقوص من سرى ، إذا سافر ليلاً) في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع تنويه فقط لا من كل وجه فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض ، بخلاف (سارٍ) فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين .

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح كما تقدم .

((**وَلِسَرَاوِيْلَ بِهذَا الجَمْعِ * شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُوم المَنْعِ :: وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَو بِمَا لَحِقْ * بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ**)) أي : أن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد ، ثم بين أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي

بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أي : من الصرف ، كما تقدم في الأمثلة ، ومنه – أيضاً – (أذاخر) اسم موضع في مكة و (جمَّاعيل) قرية بالقدس ([1])

((**وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا * تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكرِبَا**)) : امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج مثل : معدي كربَ ، والألف فيه للإطلاق .

واحترز بقوله : (تركيب مزج) من المركب الإضافي و الإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف ، وعجزه يكون مجروراً دائماً فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع : نحو : أبو قحافةَ والد أبي بكر رضي الله عنه . وأما الإسنادي : فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية كما تقدم ذلك في باب "العلم" .

((**كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا * كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا**)) أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (زائدي فعلانا) والمراد الحرفان الزائدان في (فعلان) وهما : الألف والنون ، والألف في (فعلان) للإطلاق . ثم مثل بمثالين : (غطفان وأصبهان) وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلان) وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين نحو عِمران ، وسُفيان ، (وغطفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس ، وفيها لغات كثيرة منها فتح الهمزة وكسرها ، ومنها : إبدال بائها فاءً . والتمثيل مبني على أن أصل الكلمة عربي ، أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية – كما في القاموس – وهو الصواب ، فالمانع من الصرف العلمية والعجمة .

((**كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا * وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَونُهُ ارْتَقَى :: فَوقَ الثَّلاَثِ أَو كَحُورَ أَو سَقَرْ * أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ :: وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيْرَاً سَبَقْ * وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ**)) أي : أن الاسم المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بالهاء (وسميت هاء نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث وإنما هي أصول الكلمة) وقوله (مطلقاً) تقدم بيانه : ثم بين حكم الخالي من هذه الهاء

---

[1] – ضبطها ياقوت في (معجم البلدان) بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولام (١٥٩/٢) .

فقال : (وشرط منع العارِ) أي الخالي من الهاء (كونه ارتقى إلخ) أي شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثياً أعجمياً نحو جُور ، أو محرك الوسط ، نحو سَقَر ، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم ، ثم بين أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان فقال : (وجهان) أي الصرف وعدمه ، (في العادم تذكيراً سبق) أي في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه ، و(عجمة) معطوف على(تذكيراً) أي : وفقد العجمة ، ثم ذكر المثال وهو : هِنْد وقال : (والمنع أحق) أي : منعه من الصرف أولى لأنه علم مؤنث .

((**وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ مَعْ * زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ**)) أي : أن الاسم الأعجمي في وضعه وتعريفه (مع زيد على الثلاث)أي : مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وقوله : (زيد) مصدر زاد : يقال : زاد يزيد زيداً (صرفه امتنع) مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول (والعجمي) ([1]) .

((**كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ * أَو غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى**)) أي كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل أو يغلب في الفعل ، فالمختص ك (يعلى) – علماً – والغالب ك (أحمد) وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم ، أو من أفعل التفضيل .

((**وَمَا يَصِيْرُ عَلَمَاً مِنْ ذِي أَلِفْ * زِيْدَتْ لإِلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ**)) أي : لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق .

((**وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ * كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلاَ :: وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيْفُ مَانِعَا سَحَرْ * إِذَا بِهِ التَّعْيِيْنُ قَصْدَاً يُعْتَبَرْ**)) أي : امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى . ثم ذكر الأول وهو (فُعَل) في التوكيد ، والثاني : ثُعَل) (علم رجل) والألف زائدة للشعر ، ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان – معاً – كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه ، وهذا الموضع الثالث .

[1] – الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في كتابه (٢٣٤/٣) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ ، فهي غريبة على اللسان العربي ، ولهذا لم تنونها العرب ، لئلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها .

((**ابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا * مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا :: عِنْدَ تَمِيْمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا * مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا**)) أي ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) في كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علَم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، وقد أطلقه في قوله : (عند تميم) و إنما هو عند بعضهم

وقوله : (واصرفن ما نكرا ... إلخ) أي : يجب صرف كل اسم نكِّر بعد أن كان مُعَرَّفاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف والمراد بالتعريف هنا : تعريف العلمية . والمراد بالصرف التنوين وهو تنوين الأمكنية

((**وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي * إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي**)) أي : وما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه (يقتفي) أي : يتبع في إعرابه (نهج جوارٍ) أي : طريقها فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع التنوين . وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين ، و(جوارٍ) جمع تكسير مفرده (جارية) .

((**وَلاِضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ * ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف**)) أي : أن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر أو لإرادة التناسب في الكلام ، والاسم المصروف (قد لا ينصرف) أي : لا ينون .

الفهرس الكتاب الجزء الثاني